بيان حول اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي وخطة الضم الإسرائيلية

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تدين شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) نيابة عن المنظمات والشبكات والشركاء الأعضاء، اتفاقية السلام بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وتحذر من الاستئناف المحتمل لخطة الضم الإسرائيلية في الضفة الغربية. يشكل ما سمّي بـ «اتفاق إبراهيم» بين دولة الإمارات وإسرائيل، والذي تم توقيعه في ١٣ أغسطس ٢٠٢٠، ضربة قاسية للجهود التي يبذلها الفلسطينيون وحلفائهم من أجل لضغط على إسرائيل لإنهاء نظام الاحتلال والفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من خلال اتخاذ قرار أحادي لتطبيع العلاقات وإطلاق محادثات لإقامة تعاون مع إسرائيل، تكون دولة الإمارات قد انتهكت «مبادرة بيروت للسلام» التي أطلقتها جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٢ لوقف أي تطبيع حتى تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، وبذلك تكون قد أضعفت دور الدول العربية في دعم النضال الفلسطيني من أجل حقهم في تقرير المصير. كما أعطى الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي المصداقية والشرعية لحكومة نتنياهو، وهي إدارة يمينية متطرفة تصرّ على حصار خانق على قطاع غزة وتوسع المشروع الاستعماري لبناء مستوطنات غير شرعية لليهود فقط في الضفة الغربية المحتلة.

وبالرّغم من تصوير الإتفاق من قبل أنصاره على أنه خطوة إيجابية للفلسطينيين لأنها تضمنت تعليق خطة إسرائيل لضم مناطق في الضفة الغربية، يجب التذكير بأن التعليق ليس إلغاءً نهائيًا لخطة الضم، كما أكد نتنياهو في التصريح الذي ألقاه في نفس يوم الاتفاق، الذي قال في إنه ما زال «ملتزمًا بضم أجزاء من الضفة الغربية»، وأنه قد وافق فقط على «تعليقٍ مؤقت» للضم.

إن خطة الضم هي سياسة للتوسع على حساب حقوق الفلسطينيين الانسانية، بما في ذلك حقوقهم في الأرض والغذاء والحرية وتقرير المصير. وتشمل الخطة الاستيلاء على ما يقارب ثلث مساحة أراضي الضفة الغربية، بما في ذلك غور الأردن حيث يعيش ٦٠ ألف فلسطيني وحيث تكمن نصف مجمل الثروة الزراعية في الضفة، كما تشمل ضم ٢٣٥ مستوطنة غير شرعية في الضفة الغربية، حيث يعيش أكثر من ٧٥٠ ألف مستوطن إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.
تم اقتراح خطة الضم هذه من قبل نتنياهو خلال حملته الانتخابية العام الماضي، وقد حصل نتنياهو على الضوء الأخضر للسير بها من قبل حكومة الولايات المتحدة التي يرأسها دونالد ترامب، والتي اقترحت ضمًا مشابهًا لهذا المخطط ضمن ما يسمى بـ «خطة السلام» في يناير ٢٠٢٠.
سيكون الضم جزءًا من أجندة تهدف للقضاء على أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية، وذلك عبر محاصرة الفلسطينيين وقطع وصولهم إلى نهر الأردن. كما ستفرض المزيد من القيود على حرية التنقل، وتمهد الطريق لمزيد من الاستبدال الديموغرافي العرقي، من خلال السماح ببناء مستوطنات إضافية محصورة بالمستوطنين اليهود وهدم المزيد من المنازل الفلسطينية، وبالتالي حرمان السكان الأصليين من الحق في الأرض والسكن. من خلال تنفيذ هذه الخطة ، سترتكب إسرائيل انتهاكًا صارخًا آخر للقانون الدولي، وتحديداً لميثاق الأمم المتحدة والمعايير القطعية للقانون الدولي التي تحظر استخدام القوة لاكتساب الأراضي. إن هذه الخطوة، والتي ستكون باطلة قانونًا حيث ستبقى الأراضي التي تم ضمها محتلة بموجب القانون الدولي، تشكل مثالًا آخر على سلوك إسرائيل المبني على الإفلات من العقاب، والذي يتيحه التقاعس الدولي في مواجهة الانتهاكات المتكررة. فمشروع الضم الحالي يأتي بعد محطات عديدة قامت بها إسرائيل بضم أراضٍ فلسطينية، ضمنها ضم القدس الشرقية ,الجولان، وهي خطوات أدانها مجلس الأمن الدولي ولكن من دون أي إجراءات مضادة ذات مغزى.

كمنظمات مجتمع مدني ملتزمة بحقوق الإنسان والعدالة، نحن ندين بشدة هذه الخطة. وبينما تعوّدنا على تجاهل حكومة إسرائيل جميع الدعوات إلى العدالة والإنسانية، يجب على المجتمع الدولي النظر في جميع أشكال الضغط لضمان إلغاء إسرائيل لخططها التوسعية، والامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما ندعو منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم لدعم جهود الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة والشتات لدعم النضال ضد الاحتلال والفصل العنصري، والدفع من أجل إيجاد حلول دائمة ومستدامة تقوم على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وكرامة الشعب الفلسطيني.

ولهذا الغرض ، ندعو إلى تنفيذ الإجراءات التالية، واعتبارها أولوية قصوى:

- تجنب أي تطبيع أحادي الجانب للعلاقات مع إسرائيل طالما لم يتم التوصل إلى حل واضح لاتفاق سلام عادل وعادل، بما في ذلك حل الأراضي العربية المحتلة.
- إلغاء اتفاق السلام بين الإمارات وإسرائيل وتنشيط «مبادرة بيروت للسلام» لعام ٢٠٠٢.
- حظر تجارة الأسلحة والتعاون العسكري والأمني مع إسرائيل.
- تعليق اتفاقيات التجارة والتعاون مع إسرائيل.
- حظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وإنهاء الأعمال التجارية للشركات مع مؤسسة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية.
- التحقيق مع الأفراد والشركات المسؤولين عن جرائم حرب / جرائم ضد الإنسانية في سياق النظام الإسرائيلي للاحتلال غير القانوني والفصل العنصري.
- دعم الجهود في الأمم المتحدة لإعادة تشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، من أجل التحقيق في الفصل العنصري الإسرائيلي.